ثالثًا النسيان:

جاء النسيان في كتاب ابن الجوزي مثالاً لإحدى حالات تعدد الدلالة في اللفظ العربي، تلك الحالات التي جمع كثيرًا منها في باب واحد، ضمَّ عددًا كبيرًا منها، سواءً كان التعدد في دلالة اللفظ المفرد أم المركب وذلك تحت اسم «باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه».

لكنه لم يعن بشرح مفصل أو تنظير لغوي للظاهرة وأقسامها، التي اهتم بالتمثيل لكل قسم منها، واكتفى بشرحٍ مختصر لبعض الأمثلة المذكورة تحت كل نوع.

والنسيان، كان واحدًا من أمثلة: «الجزاء عن الفعل بمثل لفظه والمعنيان مختلفان[1]. «فاللفظ واحد، والمعنيان مختلفان» والقيد أن يكون أحدهما جزاءً للآخر.

وتنبِّه عبارته «بمثل لفظه» إلى موقف معين من قضية التعدد الدلالي (الاشتراك) فلم يقل اللفظ واحد، بل قال «مثل» فالمثل شيء آخر، شبيه بالأول وليس نفسه.

وهذا الموقف يبدو متعارضًا مع تخصيصه بابًا كبيرًا لـ «اللفظ واحد والمعاني متعددة»[2]! فهو ينفي أن يكون اللفظ واحدًا باستعمال «مثل» ثم يثبته بلفظ «واحد» في الباب التالي فهل هذا تعارض؟ أم أنه فعل ذلك، باعتبار أن الأمر في النهاية يؤول عمليا إلى نتيجة واحدة هي: علامة واحدة وعدة مدلولات؟!.

وتحت هذا العنوان «الجزاء عن الفعل بمثل لفظه والمعنيان مختلفان»، أورد ابن قتيبة عددًا من الأمثلة كان من بينها، النسيان، قال[3]: «ومن ذلك: الجزاء عن الفعل بمثل لفظه والمعنيان مختلفان: نحو قول الله تعالى: ﴿**إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم**﴾[4] أي يجازيهم جزاء الاستهزاء. وكذلك: ﴿**سخر الله منهم**﴾[5]، ﴿**ومكروا ومكر الله**﴾[6]، ﴿**وجزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلها**﴾[7] هي من المبتدئ سيئة، ومن الله جلَّ وعزَّ جزاء.

وقوله: ﴿**فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم**﴾[8]: فالعدوان

---

(١) المشكل، ص٢٧٧.
(٢) المشكل، ص٤٣٩.
(٣) المشكل، ص٢٧٧ وبعدها.
(٤) البقرة: ١٤، ١٥.
(٥) التوبة: ٧٩.
(٦) آل عمران: ٥٤.
(٧) الشورى: ٤٠.
(٨) البقرة: ١٩٤.